

واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. ساحل محمد

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة

ملخص

تتناول هذه الدراسة واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظراً للدور الهام الذي يلعبه التمويل في نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا وبينت الدراسة أن الوصول للموارد المالية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال صعباً، فالبنوك أثبتت محدوديتها في تمويل هذه المؤسسات، أما عن آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمعطيات المتوفرة توحى بالتفاؤل خصوصاً إذا ما تم تجسيد البنك الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن الإهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، يعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وهذا نظرا لما تتيحه هذه المؤسسات من فرص عمل جديدة وتكلفة رأسمالية منخفضة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن الإقليمي. لهذا السبب أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضع اهتمام العديد من الدول، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف الطرق ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الذي تنامي وتزايد اهتمام صناعي ومتخذي القرار بها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا خاصة بعد فشل المؤسسات الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية وبشكل متوازن، وتحت ضغط مشكلة البطالة وندرة رؤوس الأموال الضرورية لإنعاش الإستثمارات المنتجة لجأت السلطة إلى محاكاة التجربة الإيطالية من خلال محاولة بعث قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وتأسيسا على ماسبق، أعطيت الأولوية لهذه المؤسسات في مختلف البرامج التنموية، واتضح ذلك من خلال إصدار القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت من قبل السلطات العمومية كإنشاء صندوق لضمان القروض الموجهة للاستثمار لفائدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق رأس مال المخاطر، و صندوق ضمان الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويلعب التمويل دور هام في نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم بما فيها الجزائر، ولهذا تم اختيار موضوع واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار المحاور التالية.

أولاً: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانياً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثاً: واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

رابعاً: آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يثير نقاشا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فما يعتبر كبير أو متوسط في الدول النامية يعد صغيرا في الدول المتقدمة.

والإختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف فحسب بين دولة نامية ودولة متقدمة، بل حتى فيما بين الدول النامية منفردة، ويتعدى التباين والإختلاف داخل الدولة الواحدة وهذا حسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها ومرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها إقتصاد هذه الدولة، أي أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى، كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادي إلى آخر.

وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ليس بمحدث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص
 - رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
 - تستوفي معايير الإستقلالية.
- كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج . وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مهما تكن الإختلافات ما بين التشريعات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالإتفاق واضح حول أهميتها، فتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدراتها الفائقة على خلق فرص العمل وتنشيط مدخرات القطاع الخاص وضخها نحو الإستثمار والمساهمة الهامة في الناتج المحلي الخام.

¹ عثمان خليف، مفهوم المؤسسات الصغيرة وسمايتها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 137.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في المملكة العربية السعودية تمثل نحو 90 % من شركات القطاع الخاص¹، كذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى المساهمة في توظيف العمالة ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي و التوظيف في بعض الاقتصاديات الصناعية خلال سنتي 2004 / 2005.

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة (%)	مساهمتها في الناتج المحلي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	53.7	48.0
ألمانيا	65.7	34.9
بريطانيا	67.2	30.0
فرنسا	69.0	61.8
إيطاليا	49.0	40.5
اليابان	73.8	27.1

المصدر: سليمان ناصر ، عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي : الواقع و الرهانات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2011، ص 8.
والجزائر كبقية دول العالم التي استفادت من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لا تمثل استثناء عن ذلك، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2- المساهمة في الناتج المحلي الخام:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طرف أساسي في الديناميكية التنموية، فخلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 وصلت مساهمة القطاع إلى 48 % في المتوسط من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات² و هي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل في خضم التحولات التي تعيشها بنية الاقتصاد الكلي في البلاد القاطرة الأساسية للنمو.

2.2- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وحيويا في توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة في الجزائر التي وصلت إلى 10.2 % في سنة 2009.³

¹. سيد صالح ، في المشروعات الصغيرة: من ينجح ؟ ومن يتعثر؟ ، مجلة تجارة الرياض ، المملكة العربية السعودية، العدد 528 ، 2006، ص 30.

². عبد المجيد قدي ، أمانة كساب ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص 12.

³. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، ص 315.

وفي هذا الصدد ومن خلال الجدول رقم (02) بلغ عدد مناصب الشغل الإجمالية المصرح بها من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 719270 منصب سنة 2005 و 1415079 منصب سنة 2009 ، أي بزيادة كبيرة قدرها 96.73 %* كما نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي مناصب العمل إرتفعت من 11.61 % إلى 17.03 %، وترجع تلك الزيادة في نظرنا للزيادة المستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورغم هذه الزيادة إلا أن حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لمجموع العمالة الوطنية مثل 17.03 %

و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء عربية أو متقدمة ، و ترجع هذه النسبة الضعيفة بدرجة أساسية إلى أن 97 % من هذه المؤسسات في الجزائر تشغل أقل من 20 عامل .

الجدول رقم (02): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل :

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
مناصب العمل المصرح من م ص م	719270	735705	1122129	1285859	1415079
نسبة من إجمالي مناصب العمل %	11.61	12.51	13.51	15.47	17.03

المصدر: عواطف محسن ، آمال مهاوة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة ، ملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص 10.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التعرف على عددها الإجمالي وتوزيعها القطاعي والولائي، والوقوف على أهم المعوقات التي تعترض نمو هذا القطاع الهام في الجزائر.

1- العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي والولائي في الجزائر:

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا سريعا، فحسب الجدول رقم (03) ارتفعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى مؤسسة 607297 سنة 2009 ويرجع هذا أساسا إلى مظاهر الإهتمام بهذا القطاع من خلال : توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تغلب على تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة التي تشكل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة، ويمكن إرجاع ذلك إلى مساهمة عملية الخصخصة بأشكالها المختلفة (جزئية أو كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية.

الجدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2010)

نوعية المؤسسات ص و م	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	17989	18952	20794	22544	24584	26980	29394	39201	40815	60673
	3	2	9	9	2	6	6	3	5	7
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	598	560

*. محتسبة بمعرفة الباحث من خلال العلاقة $719270 - 1415079 \times 100 \%$

-	16208 5	12688 7	11634 7	10622	96072	86732	79850	71523	64677	الصناعة التقليدية
60729 7	57083 8	51952 6	41095 9	37676 7	34278 8	31295 9	28857 7	26185 3	24534 8	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقاً من :

. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير 2006، على موقع: www.pmeart-dz.org

. عبد المجيد قدي ، أمينة كساب، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي). حيث تتركز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريباً نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى: ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات ، الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة... إضافة إلى سوء التسيير.

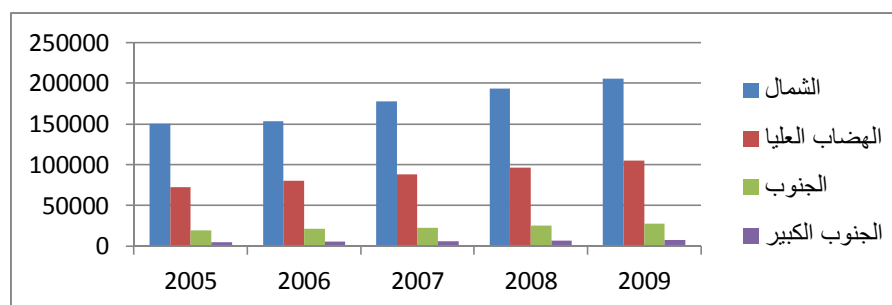
وتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مناطق جغرافية دون الأخرى حسب الجدول (04) والشكل رقم (01)، فاحتلت منطقة الشمال خلال الفترة (2005 . 2009) المرتبة الأولى ، فمنطقة الهضاب العليا ، ثم منطقة الجنوب ، في حين نجد أن منطقة الجنوب الكبير جاءت في المرتبة الأخيرة ، وهذا يدل على عدم تحقيق هذا النوع من المؤسسات للتوازن الإقليمي رغم ما تتميز به هذه المؤسسات من القابلية السريعة للإنتشار.

الجدول رقم (04). توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات

2009	2008	2007	2006	2005	
205857	193483	177730	153492	149964	الشمال
105085	96345	87666	80072	72076	الهضاب العليا
27902	25033	22576	20803	18957	الجنوب
7085	6517	5974	5439	4845	الجنوب الكبير
345902	321387	293946	269806	245842	المجموع

المصدر: عواطف محسن ، آمال مهاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (04).

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في اتجاهها إلى الإستثمار في قطاعات دون الأخرى، فتركز على الترتيب خلال الفترة (2005 . 2009) في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34.20 % والتجارة بنسبة 17.26 % والنقل و المواصلات بنسبة 8.67 %، وخدمات العائلات والفندقة والإطعام وصناعة المنتجات الغذائية وخدمات المؤسسات وبنسب ضعيفة.

وهذا يعني أن هناك قطاعات لا تحظى باهتمام المستثمرين المحليين الخواص مثل المؤسسات المالية وهذه القطاعات تشكل بالتالي فرصا جيدة للإستثمار كونها تتسم بضعف المنافسة فيها، غير أن هناك معوقات تحول دون تحقيق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع.

2- معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المعوقات، وفي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة ما بين 6 أشهر إلى 03 سنوات والسبب يرجع إلى مجموعة من القيود¹:

قيود إدارية:

وتتمثل في: تنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على السجل التجاري.

قيود بنكية:

وتتمثل في: طول فترة دراسة ملفات القروض وصعوبة الحصول على قرض بنكي .

العقار الصناعي:

وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية.

قيود أخرى :

كإرتفاع مستوى الرسوم وإشتراكات الضمان الإجتماعي ، إرتفاع أسعار الكهرباء وإنقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق.

غير أن التمويل يعتبر بحسب العديد من الإستطلاعات² من أهم عوامل نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية، ويسهم الوصول للتمويل في تفعيل الإستثمارات المحلية لتوسيع نطاق أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولإقتناء التكنولوجيات الحديثة بما يؤمن استمراريته وتعزيز قدرتها التنافسية. وترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول التكيف مع متطلبات السوق العالمية الجديدة أن الوصول إلى الموارد المالية لتعزيز قدرتها التنافسية مازال صعبا.

¹ لزهرة قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، على موقع:

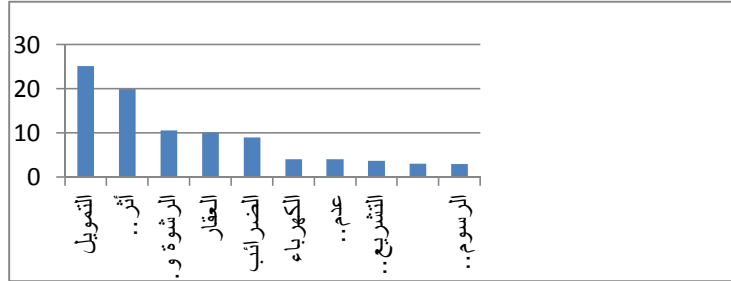
www.elmokhtar.net. le 5/1/2008

² ناهد الزين نعماني، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، مجلة العمران الإقتصادي، العدد الثاني

والثمانون، 2007، ص 64.

و في هذا السياق و حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2010 تم رصد العشرة معوقات الأولى للإستثمار في الجزائر ، حيث تمثل إشكالية التمويل أهمها بنسبة 25,09 % من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا حسب الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): العشرة معوقات الأولى للإستثمار في الجزائر (%)



المصدر: العايب ياسين ، دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012، ص 15.

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن ماهو واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟. سؤال نحاول الإجابة عنه في ما يلي.

ثالثا: واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة، البنوك ووضعية تمويلها للإقتصاد الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض وجيز للإصلاحات البنكية ومكونات النظام البنكي وتمويل البنوك للإقتصاد الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1 - الإصلاحات البنكية:

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، وتم بموجب هذا القانون إنشاء سلطة حقيقية في مجال النقد والقرض هو مجلس النقد، أما بنك الجزائر فأصبح الجهاز الوحيد لتوجيه ومراقبة النظام البنكي وتوفير شروط تحقيق النمو الإقتصادي والسهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.¹

ونظرا للمشاكل التي عرفها القطاع البنكي بعد بضعة سنوات من بداية إصلاح هذا القطاع الهام في الإقتصاد الوطني وما ترتب عنها من إنعكسات سلبية على الإقتصاد الوطني، تم إلغاء القانون رقم 10/90 الخاص بالنقد والقرض بموجب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003²، الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير هذا

¹ عيوط محمد وعلي، الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 01، جانفي 2006، ص 81.

² الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2003، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

القطاع خاصة ما يتعلق منها بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

2- مكونات النظام البنكي الجزائري¹:

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2009 من ستة و عشرين (26) مصرفا و مؤسسة مالية معتمدة ، يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة. وتم في 2009 تحويل مصرف التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة إلى صندوق وطني للإستثمار . كانت الهيئات المصرفية و المؤسسات المالية تتوزع كما يلي :

- ست (6) مصارف عمومية ، من بينها صندوق التوفير .
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة .
- ثلاث (03) مؤسسات مالية ، من بينها إثنان (02) عموميات .
- مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي .
- شركتان خاصتان (02) للإعتماد الإيجاري .

3 - البنوك وتمويل الإقتصاد الوطني:

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب، والذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب مع البنوك.

ورغم الإنتشار الجغرافي الكبير الذي عرفته شبكة البنوك في شكل وكالات وفروع بلغت سنة 2005 إلى 1227 وكالة وفروع، إلا أن درجة مصرفة الإقتصاد تبقى ضعيفة إذ تقدر بشباك ل 26000 ساكن في حين أن المعايير الدولية تتحدد بشباك لما بين 3000 و 5000 ساكن².

واستنادا للجدول رقم (05)، نستشف أن البنوك العمومية تسيطر على السوق بنسبة تتعدى 90 % خلال الفترة (2002 . 2008) في المقابل فإن البنوك الخاصة لا تتعدى نسبتها 10 %، والقروض البنكية المقدمة للإقتصاد وصلت سنة 2008 إلى 2614.1 مليار دج، وبحصة أكبر للقطاع العام من القطاع الخاص خلال الفترة من 2002 إلى 2008.

الجدول رقم (5): القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي (الوحدة : مليار دج) :

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قروض للقطاع العام	715.834	791.694	859.657	882.5	848.4	989.3	1202.2
مساهمة البنوك العمومية	715.834	791.495	856.976	881.6	847.4	987.3	1200.3

¹. عبد الرزاق سلام عبد الرزاق ، النظام المصرفي الجزائري و آلية تحديثه في ظل العولمة ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 6 ، 2012 ، ص 231.

². مجلة المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الإستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر، الجزائر، نوفمبر 2006، ص 70.

1.9	2	1.1	0.9	2.681	0.199	0	مساهمة البنوك الخاصة
1411.9	1214.4	1055.7	896.4	674.731	587.780	550.208	قروض للقطاع الخاص
1086.7	964.4	859.2	765.3	568.605	487.740	368.956	مساهمة البنوك العمومية
325.2	250.4	176.5	131.1	106.126	100.040	181.252	مساهمة البنوك الخاصة
2614.1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.388	1379.474	1266.042	مجموع القروض الموزعة
87.5	88.5	90.7	92.6	92.9	92.7	85.7	نصيب البنوك العمومية %
12.5	11.5	9.3	7.4	7.1	7.3	14.3	نصيب البنوك الخاصة %

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقاً من :

Banque d'Algérie, **Rapport 2005**, Avril 2006, p96.

. بركان أمينة ، تحديث الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري ، مجلة الإقتصاد الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 7 ، 2012 ، ص 299.

وإذا كان الجدول رقم (05) يبين أن نسبة القروض الموجهة للإقتصاد تسجل ارتفاعاً، فإن ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية، وبالتالي ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في إطار التجارة الخارجية.

4 - قضايا مرتبطة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بالنسبة لدور البنوك في تمويل الإقتصاد، فإنه لم يصل إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى عدة أسباب نلخصها فيما يلي:

- استناداً للإستقصاء الذي أجراه البنك العالمي على 562 مؤسسة محلية، ومجموعة من المؤسسات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر، خلص إلى أن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين أن أقل من 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت الحصول على نحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75 % هي بمثابة تمويل ذاتي (على سبيل المقارنة نجد نسبة التمويل الذاتي تبلغ 61 % في المغرب، و 52 % في الصين، و 31 % في الهند)، أما الباقي أي 10 % فمصدره الممولون وبقية الدائنين.

1

- إن البنوك الجزائرية لا تقرض إلا المشاريع الكبيرة، فنصيب المؤسسات الصغيرة والمصغرة تتراوح بين 7 % لرأسمال العامل و 13 % لتمويل الإستثمار². وهذا راجع إلى أن البنوك التجارية تفضل أن تنحصر عملياتها الإقراضية على المؤسسات الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للتقليل من عنصر المخاطرة، في المقابل تحجم هذه البنوك عن إقراض الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة لإعتقادها أن هذه المشروعات الإقتصادية تتميز بمخاطرة عالية .

¹ محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص 205.

² جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006، ص 04.

- مطالبة البنوك بضمانات تعجيزية ابتداء من المطالبة بإسهام خاص يتجاوز أحيانا 30 % إلى 40 % من قيمة المشروع¹، وبالتالي فإن هذه الضمانات تفوق طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بمحدودية الإمكانيات.

- حتى في الوقت الذي تقبل فيه هذه البنوك بإقراض بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تفرض عليها معدلات فوائد عالية بالمقارنة بما تتبعه المؤسسات الكبيرة وهذا لتغطية مخاطر التمويل.

- طول مدة معالجة ملفات القروض التي تتجاوز متوسط 12 شهرا.

- غياب آليات تغطية المخاطر ذات العلاقة بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كخطر الصرف وخطر تغير نسب الفوائد.

عطفا على ماتقدم، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن البنوك في الجزائر تتعامل بنوع من الحذر في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الأمر يشير إلى أهمية توفير نوع من الضمان للقروض المقدمة لهذه المؤسسات، وهذا لمواصلة تمويل هذا النوع من المؤسسات والإرتقاء بها واستمرار عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما عكفت على توفيره وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر.

بحيث في هذا الإطار تم إنشاء "صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002²، وتم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار له، ويمثل أحد الآليات في معالجة أهم مشكل يعاني منه هذا القطاع، والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، وبناء على هذا الأساس فقد تحولت الدولة من مانحة للأموال فقط إلى ضامنة للقروض في مجالات الإنشاء، والتوسع لهذا النوع من المؤسسات بل تمتد أيضا إلى تحديد التجهيزات، وطرق التسيير وغيرها.

أما على مستوى النتائج المحققة فبلغ عدد الملفات التي اعتمدها صندوق ضمان القروض إلى غاية 2005/12/31 85 ملفا انتقل إلى 156 ملفا إلى غاية 2006/12/31، تقدر التكلفة الإجمالية للإستثمارات المصادق عليها ل 156 ملفا ب 15299095105 دج، وقيمة القروض المطلوبة تقدر ب 9171016588 دج³.

من خلال عرض حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2006/12/31، يتبين أنه حقق نتائج متواضعة، حيث بلغت عدد الملفات التي اعتمدها الصندوق 156 ملفا فقط، وهذا راجع إلى حداثة

¹. جريدة الخبر اليومية، الجزائر، العدد 4467، الأحد 07 أوت 2005، ص 06.

². عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006، ص 119.

³. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير 2005 و 2006، على موقع: www.pmeart-dz.org.

تجسيد الصندوق التي تمت فقط في بداية سنة 2004، وبالتالي فإن عملية تقييم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد مسألة مبكرة، وعلينا الإنتظار سنوات أخرى حتى نرى نتائج أفضل.

و كذلك تم إنشاء "صندوق ضمان الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال المرسوم الرئاسي رقم 134-04 الصادر في 19 أبريل 2004، برأسمال يقدر ب 30 مليار دج، ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسعها وتجديدها، ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50) مليون دينار، أما المخاطر المغطاة من الصندوق فتشمل: عدم تسديد القروض الممنوحة، التسوية أو التصفية القضائية للمقترض¹.

وأوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابق "مصطفى بن بادة" وفي رده على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني بخصوص مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار لهذه المؤسسات " لم يكن كافيا للقضاء على مشكل نقص التمويل".

رابعا: آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل وجود إرادة سياسية في الوصول بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آفاق 2010 إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة، فهذا يتطلب إصلاح النظام البنكي لتفعيل دوره في تمويل هذا القطاع ومحاولة الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي، وتخفيض الفوائد على القروض البنكية، وإمكانية إنشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1 - استمرار الإصلاحات البنكية:

إن النظام البنكي الجزائري مافتئ يتطور من سنة لأخرى ويتكيف مع معايير الأداء العالمية، ومنها معايير لجنة بازل، وفي مسعى الإصلاح تم فتح رأسمال بعض البنوك العمومية أمام المتعاملين الأجانب مثل القرض الشعبي الجزائري والتي ستتيح عملية خوصصته تحويل نسبة 13 % من السوق إلى القطاع الخاص، في انتظار خوصصة بنك التنمية المحلية أيضا، وبالتالي فإنه من المرتقب أن يمثل القطاع الخاص حوالي 25 % من السوق خلال سنة 2008، وهي نسبة لاتزال مع ذلك متواضعة حسب العديد من الخبراء². إن إصلاح وتحديث القطاع البنكي يمثل قيمة مضافة وحوافز للإستثمار في القطاع البنكي.

2- الإستثمار الأجنبي في القطاع البنكي:

إن إنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية، وتساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين وهذا مايلائم محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك فإن الإستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للإستثمار في الجزائر.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28، أبريل 2004، ص 31.

² جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 248، مرجع سبق ذكره، ص 04.

وتتمثل فرص ومجالات الإستثمار في القطاع البنكي:

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة.
- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.
- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها.

وفي هذا السياق فإن بنك الجزائر بصدد دراسة ملفات اعتماد قدمت من طرف سبعة بنوك أجنبية منها ذات جنسية لبنانية وتونسية ومغربية، ومن بين هذه البنوك فرع آخر للبنك الفرنسي **سوسيتي جنيرال**، وتأتي طلبات الإعتماد هذه بعد أن تم منح الإعتماد للبنك البريطاني **أش أس بي سي**.

3- بعض مبادرات التمويل من البنوك الوطنية:

شهدت سنة 2008 مبادرة تمويل من قبل البنك الوطني الجزائري الذي سيمنح قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 70 مليار دينار هذه السنة¹. وهو مبلغ ضخم سيستخدم بالتأكيد المؤسسات الواقعة تحت وصاية الوزارة.

4 - تخفيض الفوائد على القروض البنكية:

تسجل البنوك الوطنية تراجعا في تكاليف التسيير والموارد، مما جعل العديد منها يقرر تخفيض فوائد القروض بنسب قليلة وهذا ما يلائم إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قروض بنكية.

5- تأسيس بنك عمومي للإستثمار²:

الحكومة بصدد دراسة تأسيس بنك استثمار يضمن منح قروض طويلة المدى المعروف أنها تمول مشاريع استثمارية تحتاج إلى ما لا يقل عن 15 سنة لاستهلاك استثماراتها وتحقيق الربحية المنتظرة. وأعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابق "مصطفى بن بادة" أنه يعمل على إقناع الحكومة على جعل نصيب من القروض التي سيمنحها البنك الجديد موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم ترك فرص التمويل الاستثماري لفائدة المؤسسات الكبيرة فقط، لأن حصر القروض وجعلها مخصصة لهذه الشركات الكبيرة سيكون عاملا على امتصاص ودائع البنك. وأضاف الوزير حتى وإن كان تأسيس بنك الاستثمار الجديد بدواعي إيجاد مصادر لتمويل الاستثمارات الضخمة التي تقبل سوناطراك على إنجازها والمقدرة قيمتها بـ 20 مليار دولار، فإن ذلك لا يعني إقصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تمويلاته المستقبلية. وهو شأن جعل الوزير، حسب ما قاله، يعمل على إقناع زملائه بالجهاز التنفيذي على ترك الفرصة للمؤسسات الواقعة تحت وصايته للاستفادة من الخدمات البنكية المقرر أن تقدمها المؤسسة المالية الجديدة.

6- إمكانية إنشاء بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

¹ جريدة الخبر، البنك الوطني خصص 70 مليار دج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 12 فيفري 2008 على

موقع: www.elkhabar.com le 5/3/2008

² نفس المرجع السابق .

إن إنشاء بنك خاص¹ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون بمثابة دعم إضافي في تمويل هذه المؤسسات، مع تجنب تخلي باقي البنوك عن المساهمة في تطوير وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجة وجود بنك تمويل خاص بها.

وعلى صعيد بعض التجارب العربية في هذا المجال، تم إنشاء بنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وباشر مهامه منذ مارس 2005، كما تقدم أحد كبار رجال الأعمال المصريين خلال سنة 2005 باقتراح للحكومة المصرية ممثلة بوزارة الاستثمار بإنشاء مصرف خاص بالإقراض للمشاريع الصغيرة من غير اشتراط ضمانات كبيرة ورأسمال 500 مليون جنيه ممول بالكامل من القطاع الخاص.²

الخلاصة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت خيارا استراتيجيا لا جدال في نجاعته وفي قدرته على تحقيق الأهداف التنموية في الجزائر، فالجميع يتفق معنا على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصنع إقتصادات دول، وتحل مشاكل مجتمعات، وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخلق فرص عمل متعددة للشباب. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتزال تعاني من عدة مشاكل يأتي على رأسها مشكلة التمويل.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- محدودية تمويل البنوك الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تعاملها بنوع من الحذر الشديد في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل هذه المؤسسات، وهذا يفرض اشتراط منح القروض البنكية على أساس معيار الضمانات القانونية والتي تفوق إمكانيات هذا القطاع وإهمال معايير أخرى كجدية المشروع.

2- آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسوده التفاؤل خصوصا إذا ماتم تجسيد مشروع البنك الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولتعزيز دور البنوك في تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن اقتراح الآتي:

1- دعوة السلطات العمومية إلى توسيع مكونات النظام المالي من سوق مالية ومؤسسات تمويلية لتعزيز الفرص التمويلية، مما يعود بنصيب هام من هذه التمويلات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- ضرورة حث البنوك الجزائرية على الاندماج لإقامة بنوك تتمتع بميزة الحجم الكبيرة، والقادرة على تجميع

رؤوس الأموال وضخها للإستثمار لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة.

¹ طالب بإنشائه زعيم بن ساسي: رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 82-84.

3- دعوة البنوك إلى أن تكون أكثر جرأة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح القروض على

أساس جدية المشروع.

4- تعميم مبادرة البنك الوطني الجزائري على باقي البنوك الوطنية.

المراجع:

الأطروحات الجامعية

1. خلف عثمان ، مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.
2. قويدري محمد ، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005.
- التقارير و المجالات و الجرائد و الملتقيات :
- 3 صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .
- 4 المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
- 5 سيد صالح ، في المشروعات الصغيرة: من ينجح ؟ ومن يفتقر ؟ ، مجلة بحارة الرياض ، المملكة العربية السعودية، العدد 528 ، 2006.
- 6 بركان أمينة ، تحديث الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري ، مجلة الاقتصاد الجديد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 7 ، 2012.
7. ناهد الزين نعماني، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، مجلة العمران الاقتصادي، العدد الثاني والثمانون، 2007.
8. عبيوط محمد وعلي، الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الاقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 01، جانفي 2006.
9. عبد الرزاق سلام عبد الرزاق ، النظام المصرفي الجزائري وآلية تحديثه في ظل العولمة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة ، العدد 6 ، 2012.
10. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006.
- 11 مجلة المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الإستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر مجتمع الأعمال العربي في الجزائر، الجزائر، نوفمبر 2006.
12. جريدة الخبر اليومية، الجزائر، العدد 4467، الأحد 07 أوت 2005.
13. جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006 .
14. عبد المجيد قدي ، أمينة كساب ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.
15. سليمان ناصر ، عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي حول : الاقتصاد الإسلامي : الواقع و الرهانات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2011.
16. عواطف محسن ، آمال مهاوة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

17. العايب ياسين ، دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول : إستراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012.

الجريدة الرسمية :

18. لأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 2003/08/27.

جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006 .

19. المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 أفريل 2004 .

المواقع الإلكترونية :

20. لهر قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، على موقع:

www.elmokhtar.net. le 5/1/2008

21. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير 2005 و 2006، على موقع: www.pmeart-dz.org .

23. جريدة الخبر، البنك الوطني خصص 70 مليار دج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 12 فيفري 2008 على

موقع: www.elkhabar.com le 5/3/2008

التقارير باللغة الفرنسية :

Banque d'Algérie, **Rapport 2005**, Avril 2006